تقرير وقائع

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

رسالة ترامب إلى رئيس الوزراء العراقي
الدبلوماسية الاقتصادية مقابل تعرفة ترامب الكمركية

د. وجدان فالح حسن

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

رسالة ترامب إلى رئيس الوزراء العراقي: الدبلوماسية الاقتصادية مقابل تعرفة ترامب الكمركية

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / قسم الابحاث / الدراسات الاقتصادية

الاصدار / ورقة بحثية

الموضوع / شؤون إقليمية ودولية، السياسة الداخلية والخارجية

د. وجدان فالح حسن/ جامعة ميسان _ كلية العلوم السياسية

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2025

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

الملخص:

العراق بحاجة إلى تهيئة فريق من المحترفين الملمين بالدبلوماسية الاقتصادية وميول الإدارة الأمريكية الحالية، إلى جانب إعداد دراسة تُبيّن أن المتضرر من رسوم إدارة ترامب هي الصادرات الأمريكية تحديداً إلى العراق، والتي ستنخفض وفقاً للقاعدة الاقتصادية. بالمقابل، فإن الذي يعاني من العجز الحقيقي في ميزان المدفوعات هو العراق، وليس الولايات المتحدة، إذا ما استثنينا صادرات النفط الخام. عليه، فإن فرض الرسوم يعني مساهمة إدارة ترامب في ارتفاع أسعار النفط في سوق الطاقة الأمريكي، وهي نتيجة لا تقع ضمن تفضيلات الإدارة الحالية – أي ارتفاع أسعار النفط.

عراقياً، ستؤدي تلك الرسوم إلى تباطؤ في معامل النمو (Growth Factor) بشكل نسبي، وربما ستكون عاملاً مساهماً في الأزمة الاقتصادية الحالية. الضرر الاقتصادي سيكون على العراق أكبر من الولايات المتحدة، بحكم الحجم الاقتصادي ونوع الصادرات.

من الضروري الإشارة إلى أن اللجوء إلى المنطق الاقتصادي لن ينفع في حل موضوع الرسوم، فالسلوك الاقتصادي لإدارة ترامب هو مزيج من الاقتصاد السياسي النفعي الكومبرادوري (وفقاً للمنطق الاشتراكي)، الذي يسعى إلى المزج بين عناصر القوة التي يمتلكها لخلق أكبر عائد اقتصادي. عليه، سيكون على العراق مراجعة سياسة التعرفة التي طبقتها الحكومة الحالية، مع منح اتفاقيات تفضيلية مع الطرف الأمريكي تُثبت حسن النوايا.

العراق بحاجة إلى تنشيط أدوات استثمارية، وإن كانت أموال النفط العراقي تُستثمر حالياً في وزارة الخزانة الأمريكية عبر سندات الخزينة، إلا أن العراق بحاجة إلى تطوير أدوات استثمارية في قطاعات الطاقة الأمريكية، والذكاء الاصطناعي، والنظم السحابية، والنظام الصحي، والمتاجر والتجارة الإلكترونية، والدفع الإلكتروني، والأمن السيبراني، والتكنولوجيا الزراعية، باعتبارها محركات النمو في العقد القادم في الاقتصاد الأمريكي.

المقدمة:

وجّه الرئيس الأميركي (دونالد ترامب)، بتاريخ 9/7/2025، رسالة إلى السيد (محمد شياع السوداني)، رئيس مجلس الوزراء، مفادها أن الولايات المتحدة الأميركية ستقوم بفرض رسوم كمركية تبلغ (30 %) على الصادرات العراقية إليها، ابتداءً من مطلع شهر آب، في خطوة أو سياسة تصحيحية لميزان المدفوعات الأميركي مع العراق، الذي يعاني من عجز دائم نتيجة ارتفاع مداخيل العراق من هذا التبادل، يقابله انخفاض في الاستيرادات من الولايات المتحدة، والتي وصفها الرئيس الأميركي، بحسب رسالته، بالقول: «وقد خلصنا إلى أننا يجب أن نبتعد عن حالات العجز التجاري الطويلة والمستمرة، التي تسببت بها السياسات الكمركية وغير الكمركية والحواجز التجارية العراقية."

وختم رسالته بالوعيد، حيث أشار إلى أنه في حال قابلت الحكومة العراقية هذه الرسوم برسوم إضافية، فإنه سيضيف تلك الرسوم إلى أصل الرسوم السابقة، مما يشكل تهديداً صريحاً بإجراءات انتقامية إذا أقدمت الحكومة العراقية على مثل هذا الفعل.

لكن في الوقت نفسه، مدّ يد التعاون، مُشيراً إلى أنه سيسهّل إجراءات الاستثمار في الولايات المتحدة بسرعة كبيرة، إذا ما فكّرت الحكومة العراقية أو الشركات العراقية بالاستثمار داخل الولايات المتحدة؛ فضلاً عن إمكانية تخفيض الرسوم مستقبلاً إذا ما تنامى التعاون بين الحكومتين، مشيراً إلى أن «بحسب سياساتكم قد ترتفع أو تنخفض هذه الرسوم اعتماداً على العلاقة مع بلدكم»، على حد تعبير الرسالة. لذا، نحاول هنا أن نقدّم دراسة لدوافع هذه الرسالة، وأدوات الدبلوماسية الاقتصادية العراقية في التعامل مع هذه الرسوم، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: دوافع الرسوم الأميركية الجديدة على العراق

تُشير الرسالة الأميركية الموجهة إلى العراق إلى وجود مجموعة من الدوافع التي تقف خلف فرض هذه الرسوم، ويمكن بيانها على النحو الآتي:

1. استمرار سياسة الرئيس دونالد ترامب التي انتهجها منذ ولايته الأولى: من المعروف أن الرئيس الأميركي دونالد ترامب قد تبنّى، منذ ولايته الأولى في عام 2017، سياسة فرض الرسوم الكمركية على الدول التي تعاني معها الولايات المتحدة من عجز تجاري. وقد تجلّت هذه السياسة بوضوح خلال تلك الفترة، وها هو يستأنفها بقوة

أكبر مع بداية ولايته الثانية، لتشمل عدداً أكبر من الدول، إلى جانب القوى الاقتصادية الكبرى. وفي هذا السياق، دخل العراق ضمن قائمة الدول المشمولة بهذه السياسة، وفقاً لمضمون الرسالة، حيث يُطلب منه، أسوة ببقية الدول، دفع مقابل لدخوله إلى السوق الأميركية، التي تُعد «الاقتصاد الاستثنائي» و»السوق رقم واحد في العالم، وبفارق كبير» — كما جاء في تعبير الرسالة. ويُفهم من هذا أن فرض الرسوم يُمثّل، بحسب الرؤية الأميركية، نوعاً من الاشتراك أو المقابل الاقتصادي للوصول إلى هذا السوق الاستثنائي، وهو ما يهدف إلى إنهاء ما وصفه الرئيس ترامب أكثر من مرة بسياسة «الركوب المجاني». وبناءً عليه، فإن العراق، وفقاً لهذه الرؤية، مطالب بدفع الرسوم المفروضة دونما تأخير. (بحسب رؤيته).

2. العمل الجاد على تعديل وضع ميزان المدفوعات الأميركي مع العراق: يُعدّ النفط على رأس قائمة المنتجات العراقية المُصدَّرة، بل إنه يُشكّل الحصة الأكبر، إن لم يكن يشكّل الحصة الكاملة، من صادرات العراق إلى الولايات المتحدة الأميركية. وفي المقابل، يُسجّل حجم الاستيرادات العراقية من الولايات المتحدة انخفاضاً ملحوظاً، الأمر الذي جعل كفة الميزان التجاري تميل لصالح العراق في العلاقة الاقتصادية بين البلدين. وبحسب رؤية الإدارة الأميركية، فإن هذا الاختلال في ميزان المدفوعات ينبغي أن يُصحَّح بما يخدم المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة. ويبدو أن الرئيس ترامب يرى أن من غير المقبول أن يُواصل العراق تحقيق فائض تجاري في علاقته مع الاقتصاد الأميركي دون تقديم مقابل ملموس، وهو ما يُشكّل، في نظره، خللاً ينبغي معالجته عبر فرض رسوم أو إعادة هيكلة آليات التبادل التجاري. ولفهم طبيعة وحجم العلاقات التجارية بين العراق والولايات المتحدة الأميركية بشكل أدق، يمكن الاستعانة بالجدول الآتي:

جدول 1. التبادل التجاري بين العراق والولايات المتحدة الأميركية للسنوات (2019 – 2025) مليون دولار

السنة	الصادرات العراقية إلى الولايات المتحدة الأميركية	صادرات الولايات المتحدة الأميركية إلى العراق	مقدار العجز التجاري الأميركي مع العراق
2019	7,025.1	1,189.2	-5,836.0
2020	3,099.8	770.0	-2,329.8
2021	3,790.3	828.0	-2,962.3
2022	10,037.7	898.5	-9,139.1
2023	8,449.8	2,255.6	-6,194.2
2024	7,540.8	1,671.8	-5,869.0
	2,575.0	642.9	-1,932.1

(*) **الاحصاءات لغاية شهر (أيار/ مايو 2025)**

المصدر: بيانات مكتب احصاءات التجارة الأميركية الدولية، شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، على الرابط (آخر زيارة: 12/7/2025)

www.census.gov/foregin-trade/balance/c5050.html

وقد أعلنت الولايات المتحدة الأميركية عن بلوغ صادراتها إلى العراق مستوى قياسياً خلال عام 2023، لم تُسجِّله منذ أكثر من اثني عشر عاماً، إذ بلغت قيمة هذه الصادرات نحو 2.25 مليار دولار أميركي، مرتفعة بنسبة 151% مقارنة بعام 2022، حيث كانت تقدر حينها بحوالي 900 مليون دولار فقط.

ويُعزى هذا الارتفاع الكبير إلى زيادة صادرات الولايات المتحدة من الطائرات وأجزائها والمواد الاحتياطية الخاصة بها، والتي بلغت قيمتها نحو 815 مليون دولار في عام 2023، بعد أن كانت لا تتجاوز 47 مليون دولار في عام 2022.[1]

كما ارتفعت قيمة صادرات الولايات المتحدة الأمريكية من السيارات وأجزائها وموادها الاحتياطية لتبلغ 361 مليون دولار، بعد أن كانت في عام 2022 بقيمة 117 مليون دولار أمريكي. وارتفعت صادرات الولايات المتحدة الأمريكية من الأجهزة الميكانيكية ومحطات الطاقة الكهربائية وملحقاتها والمواد الاحتياطية الخاصة بها، لتبلغ قيمتها 266 مليون دولار، بعد أن كانت في عام 2022 بمقدار 195 مليون دولار أمريكي فقط. وارتفعت صادرات الولايات المتحدة الأمريكية من حبوب الحنطة، لتبلغ في عام 2023 بقيمة 248 مليون دولار، بعد أن كانت في عام 2022 بقيمة 110 ملايين دولار. وارتفعت قيمة اللحوم المصدرة إلى العراق، لتبلغ قيمتها 39 مليون دولار، بعد أن كانت قيمتها 10.7 ملايين دولار أمريكي في عام 2022.[2]

بالمقابل، انخفضت قيمة صادرات العراق إلى الولايات المتحدة الأمريكية، لتبلغ في عام 2023 ما قيمته 8.5 مليار دولار أمريكي، بينما كانت قيمة صادرات العراق إلى الولايات المتحدة في عام 2022 تزيد على 10 مليارات دولار أمريكي. وجاء هذا الانخفاض نتيجة انخفاض أسعار النفط في عام 2023 مقارنة بعام 2022. وعلى الرغم من ارتفاع الصادرات الأمريكية إلى العراق، فإن قيمة التبادل التجاري بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية في عام 2023 انخفضت عن عام 2022 نتيجة تراجع أسعار النفط، ليبلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين ما قيمته 10.7 مليارات دولار، بعد أن كان في عام 2022 بقيمة 10.9 مليارات دولار.[3]

1- مستوى لم تصله منذ 12 سنة.. أرقام تفصيلية عن الصادرات الأمريكية إلى العراق، موقع السومرية نيوز، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) في 10/2/2024، على الرابط (اخر زيارة: 12/7/2025):
https//:www.alsumaria.tv/news/economy%/481236/D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%88%D9%89-%D9%84%D9%85%-D8%AA%D8%B5%D9%84%D9D8%A7

2- المصدر السابق.

3- أرقام تفصيلية ومستويات قياسية. جردة بالصادرات الأمريكية إلى العراق خلال 2023، موقع اقتصاد نيوز، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، في 10 / 2 / 2024 على الرابط (اخر زيارة: 12/ 7 / 2025):
https://economy-news.net/content.php?id=40308

يُذكر أن أعلى قيمة لحجم التبادل التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق بلغت في عام 2008، إذ وصلت إلى 24 مليار دولار، وتراجع حجم التبادل مع انحسار كميات النفط المصدّرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وبذلك، تحتل الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة السادسة في قائمة الشركاء التجاريين للعراق، بعد كل من (الإمارات العربية المتحدة، والصين، وتركيا، وإيران، والهند).[4]

إنَّ المعلومات المتقدمة تشير إلى أنَّ الوضع الاقتصادي الراهن يُؤشِّر عجزاً واضحاً لدى الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يجب أن تُصحِّحه إمّا من خلال تحقيق التوازن على المدى الطويل، أو من خلال تقليصه على المدى القصير والمتوسط.

3. بدأ في حزيران/مايو تطبيق قرار مجلس الوزراء رقم 270 و180 لعام 2025، والمتعلق باعتماد تسعيرات جديدة للرسوم الكمركية على البضائع والعجلات، وقد باشرت المنافذ في جميع محافظات العراق، وكذلك في إقليم كردستان، باعتماد التعليمات الجديدة للتعريفات الكمركية، والتي تتضمن احتساب نسبة الرسم الكمركي بناءً على القيمة الفعلية للبضائع والمثبتة في الفواتير، أو المثبتة وفقاً لنظام الاسكودا العالمي، بعد أن كانت الكمارك تأخذ الرسم بنسبة تتراوح بين 1 - 5% من قيمة تقديرية للسلع مثبتة في قوائم ثابتة لدى الكمارك، إذ سيتم استقطاع الرسم بناءً على السعر الفعلي للبضائع، وفقاً لما هو مثبت في القوائم الاستيرادية. ويتضمن القرار تحديثاً، حيث كان معدل الرسوم الكمركية على البضائع في العراق كما يلي: 1% للمواد الغذائية، و5% للبضائع العامة، و15% للبضائع والمواد المتخصصة والأدوية والمعدات الطبية. أما الآن، فقد تغيرت الرسوم لتبدأ من 10% وتصل إلى 30%. وقد اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية هذا الإجراء مُضرّاً بها، إذ إن أغلب الاستيراد العراقي يقع ضمن فئة (تجارة السيارات وأجزائها وقطع الغيار، فضلاً عن الأجهزة الميكانيكية، ومحطات الطاقة الكهربائية وملحقاتها، والمواد الاحتياطية الخاصة)، وهو ما أشار إليه نص الرسالة بقوله: «وإذا رغبتم في فتح أسواقكم التجارية، التي كانت مغلقة حتى الآن، أمام الولايات المتحدة، وإلغاء سياساتكم الكمركية وغير الكمركية والحواجز التجارية، فقد ننظر ربما في تعديل هذه الرسالة".

4- المصدر نفسه.

4. وفقاً لمحتوى الرسالة، فإن هناك محاولة من الرئيس الأميركي للضغط على الحكومة العراقية من أجل خلق فرص ومشاريع استثمارية جديدة مشتركة على (النمط الخليجي)، من خلال استثمار الأموال المتأتية عن بيع النفط لدفع عملية الإنتاج داخل الولايات المتحدة الأميركية، وذلك عبر آليات مختلفة. أولى هذه الآليات وردت في الرسالة المذكورة، إذ أشارت إلى أن العراق مُرحَّب به في الاستثمار الصناعي والمشاريع الإنتاجية، سواء على المستوى الحكومي أو على مستوى شركات القطاع الخاص، للاستثمار في المصانع الأميركية أو إنتاج السلع والخدمات داخل الولايات المتحدة، جنباً إلى جنب مع الآلية الثانية، وهي استثمار العراق في سندات الخزانة الأميركية، التي يستثمر فيها العراق حالياً - بحسب ما أعلنته وزارة الخزانة الأميركية - بحدود 32 مليار دولار حتى شهر حزيران/يونيو 2025.

5. في الواقع، تُعدّ هذه الضغوطات محاولة لإيجاد وسائل وآليات تمويل مستقبلية جديدة، من خلال دفع العراق - عبر فرض قيود جمركية جديدة - إلى تعزيز تعاونه مع الولايات المتحدة بشكل أكبر وأكثر فاعلية، وذلك بهدف تحفيز الاستثمار داخل الاقتصاد الأميركي باستخدام العائدات النفطية العراقية، المودعة في حساب البنك المركزي العراقي لدى وزارة الخزانة الأميركية.

ومن خلال ما تقدم، يمكننا الوصول إلى فهم - ولو أولي - لطبيعة الدوافع الأميركية وراء فرض الرسوم الجديدة على المنتجات العراقية، والتي من المقرر أن يبدأ تطبيقها اعتباراً من شهر آب/أغسطس 2025.

ثانياً: آليات الدبلوماسية الاقتصادية العراقية للتعامل مع الرسوم الأميركية الجديدة

في ضوء تطورات الأحداث المتسارعة، وتحول الرسوم الأميركية إلى واقع فعلي لا مفر منه، بات من الضروري أن تتحرك الدبلوماسية الاقتصادية العراقية بسرعة وعلى عدة محاور، لتفادي الآثار السلبية المحتملة لتلك الرسوم في المستقبل، وذلك من خلال الإجراءات الآتية:

1. الإسراع في فتح قنوات تفاوض مباشرة مع الولايات المتحدة الأميركية، بهدف تقليل الرسوم المفروضة أو تأجيل تطبيقها في المرحلة الحالية. وينبغي أن توضح الحكومة العراقية، للإدارة الاقتصادية والسياسية الأميركية، أن العجز الذي يُنظر إليه ليس ناجماً عن اختلال في القطاع الاقتصادي الصناعي أو السلعي، بل

هو ناتج بالأساس عن فروقات أسعار النفط بين الفترات الزمنية، وليس بسبب ضعف في التبادل التجاري. فمن يتابع طبيعة التبادل الاقتصادي بين العراق والولايات المتحدة، سيلاحظ أن العراق، في واقع الأمر، هو الطرف الذي يعاني من عجز واضح في ميزان المدفوعات الثنائي، لا سيما عند استثناء صادرات النفط من هذا التبادل. أي أن العجز يكمن في القطاع التجاري الحقيقي (الصناعي والاستهلاكي)، وليس في القطاع النفطي الاستخراجي العراقي. وعليه، فإن فرض هذه الرسوم لن يُسهم في تصحيح الخلل القائم، بل سيزيد من اختلال الميزان التجاري لصالح الولايات المتحدة وعلى حساب العراق.

ضمن هذا السياق، بدأت الحكومة العراقية بالفعل باتخاذ الإجراءات اللازمة، كما صرح بذلك الناطق الإعلامي لوزارة التجارة العراقية، السيد محمد حنون، حيث أشار إلى أن «هذه الرسوم تؤثر بشكل مباشر على صادرات العراق إلى الولايات المتحدة، التي بلغت قيمتها نحو 7.4 مليار دولار في عام 2024، مع وجود فائض تجاري أميركي يبلغ 5.8 مليار دولار». وأضاف أن «الوزارة، بالتنسيق مع وزارتي الخارجية والمالية، أطلقت فريقاً تفاوضياً للتباحث مع الجانب الأميركي بهدف تأجيل تنفيذ الرسوم أو تخفيض نسبها، أو استثناء بعض القطاعات الحيوية من تطبيقها». كما أكد أنه «تم تكليف سفارة العراق في واشنطن بإجراء اتصالات فورية مع نظرائها الأميركيين لشرح حجم الأثر المالي والاقتصادي، بالإضافة إلى تسريع فتح الأسواق لتقليل الاعتماد على وجهة تصديرية واحدة، ودعم القطاعات الزراعية والصناعية لتعزيز قدراتها التنافسية وتأمين أسواق بديلة».[5]

2. فتح أبواب جديدة للاستيراد والتصدير، خاصة مع الدول الصناعية الكبرى في أوروبا وآسيا، يعد خطوة ضرورية لتعزيز مرونة العراق في التعامل مع أي إجراءات قد تفرضها هذه الدول على المنتجات المستوردة أو المصدرة. فكما هو معلوم، فإن أغلب صادرات النفط العراقية تتجه نحو آسيا، مما يشكل جرس إنذار لصناع القرار الاقتصادي في العراق، خصوصاً في حال فرضت دول كبرى مثل الصين أو الهند – وهما أكبر شريكين للعراق في استيراد النفط – رسوماً أو

5- التجارة تكشف عن إجراءات الحكومة العراقية لمواجهة الرسوم الجمركية الأمريكية، موقع موازين نيوز، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) في 10/7/2025، على الرابط (اخر زيارة: 12/ 7 / 2025):
https://www.mawazin.net/Details.aspx?jimare=263697

قيوداً على النفط العراقي مستقبلاً، وكذلك الحال مع الولايات المتحدة الأميركية التي فرضت حالياً رسوماً تصل إلى 30% على المنتجات العراقية الواردة إليها. لذلك، يجب على المفاوضين وصناع القرار العراقيين السعي بجدية نحو تنويع مصادر البيع والاستيراد، تحسباً لأي أزمات محتملة قد تؤثر على التبادل التجاري مستقبلاً.

3. العمل على وضع سياسة تجارية واضحة ومحددة الأهداف، لا تكتفي بمجرد الخطط والشعارات الطموحة التي لا تجد طريقها إلى التطبيق على أرض الواقع، وذلك من خلال السعي المستمر لاكتشاف أسواق جديدة، وعقد اتفاقيات تجارية ثنائية أو جماعية على المستويين الإقليمي والعالمي. كما يجب السعي لبناء شراكات اقتصادية متينة مع أطراف دولية، وفق شروط تحافظ على حقوق العراق، وتمنع تبعيته الاقتصادية لأي جهة خارجية. ومن المعروف أن العراق دولة ريعية بامتياز، لذلك يجب على صناع القرار الاقتصادي أن يضعوا في اعتبارهم أن أي عقبات أو رسوم تواجه عملية بيع النفط العراقي، خاصة تلك المفروضة من الجانب الأميركي، ستتسبب في أزمة اقتصادية إضافية تتفاقم فوق الأزمة الاقتصادية الحالية. وهذا يعني خسارة جديدة في عوائد العراق الاقتصادية، مما يزيد من عمق الأزمة التمويلية التي تواجه موازنته التشغيلية قبل الاستثمارية.
4. إعادة النظر في الرسوم الكمركية الحالية إزاء بعض المنتجات التي يستوردها القطاع الخاص أو الحكومة العراقية في الوقت الراهن كرسالة حسن نية، بغية السيطرة على ارتفاع أسعارها في السوق العراقية في المقام الأول، إذ يعمق ذلك أزمة التضخم في بعض القطاعات التي تعتمد على الاستيراد بشكل أساسي. كما تبرز ضرورة العمل على إيجاد أوعية ضريبية جديدة غير التي يركز عليها صانع القرار الاقتصادي العراقي، عبر تفعيل بعض الضرائب الملغاة وضريبة القيمة المضافة، ومتابعة المتهربين من الضرائب والمتلاعبين بها، والفساد في جباية الضرائب، وغيرها من الإجراءات.

إن مثل هذه الإجراءات من الممكن أن تسهم في تجاوز بعض الآثار السلبية التي تواجه العراق نتيجة الرسوم الجديدة أو التي قد تُفرض مستقبلاً على السلع والبضائع العراقية.

الخاتمة

سيتأثر الاقتصاد العراقي بالرسوم الكمركية لإدارة ترامب، وربما يتراجع الطلب على النفط العراقي في سوق الطاقة الأمريكي. وأي حديث عن تعويض السوق الأمريكي لن يكون مجدياً من الناحية العملية. لذلك، المطلوب هو التوسع وليس التعويض، والتنويع بدلاً من الأحادية، إلى جانب تنويع القاعدة الإنتاجية، وتوسيع قاعدة الطلب الخارجي، وتحسين نظام الرسوم الكمركية، وتوسيع الشراكات وتنويعها، إلى جانب تبني أدوات مالية احترازية، والاهتمام برأس المال البشري، وتحسين الكفاءة.

المصادر:

- بيانات مكتب احصاءات التجارة الأميركية الدولية، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، على الرابط (اخر زيارة: 12/7/2025) -foregin/gov.census.www html.c5050/balance/trade

- مستوى لم تصله منذ 12 سنة.. أرقام تفصيلية عن الصادرات الأمريكية إلى العراق، موقع السومرية نيوز، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) في 10/2/2024 ، على الرابط (اخر زيارة: 12/7/2025): /economy/news/tv.alsumaria.www//:https -D9%84%D9%85%-D9%88%D9%89%D9%85%D8%B3%D8%AA%/481236 D8%B5%D9%84%D9D8%A7%D8%AA%

- أرقام تفصيلية ومستويات قياسية.. جردة بالصادرات الأمريكية إلى العراق خلال 2023، موقع اقتصاد نيوز، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، في 10 / 2 / 2024 على الرابط (اخر زيارة: 12/ 7 / 2025): .content/net.news-economy//:https 40308=id?php

- التجارة تكشف عن إجراءات الحكومة العراقية لمواجهة الرسوم الجمركية الامريكية ، موقع موازين نيوز، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) في 10/7/2025 ، على الرابط (اخر زيارة: 12/ 7 / 2025): -?aspx.Details/net.mawazin.www//:https 263697=jimare

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org